إشكاليـــــة التعددية

وتعزيز قيم المواطنة في الوطن العربي

يتسم النسيج الاجتماعي والثقافي والديني في الوطن العربي بتنوع شديد وتداخل يعكس مدى الثراء الذي يتمتع به الوطن العربي، غير أن هذا التنوع في البنيات الاجتماعية والدينية قد يكون سبب للانقسام في حالة القدرة على إدارة هذا التعدد وتدبير الاختلاف العقائدي والديني والاثني، ومن ثم يتحول التنوع الذي يتميز به إلى نقطة ضعف كبيرة لتلك المجتمعات بدلا من أن تكون إضافة لها.

ونستعرض فيما يلي سمات التعددية في الوطن العربي والإشكاليات المتعلقة بها وكيفية التعامل واستغلالها بشكل أمثل ونستعرض مدى تطبيق قيم المواطنة في الوطن العربي.

أولاً: سمات التعددية في الوطن العربي

تتميز المنطقة العربية بسمة أساسية وهي انها منطقة تتنوع فيها الانتماءات سواء من حيث تعدد الكيانات الإثنية، اللغوية، الثقافية داخل المجتمع الواحد، حيث تتكون الأكثرية من العرب المسلمين بالمذهبين السني والشيعي وتندرج كل الفئات الأخرى تحت مسمى الأقليات يمكن تقسيم الوطن العربى إلى ثلاثة أنماط من التجانس، وذلك كما يلي:

١. الدول الأكثر تجانسا

هناك ثمانية دول تقل فيها نسبة الجماعات الإثنية عن ١٥٪ وهي قطر والسعودية واليمن والأردن ومصر وليبيا وتونس والصومال، ويمكن القول أن الغالبية العظمى من سكان هذه الدول شديدة التجانس إثنيا من حيث كونهم عرب لغة وثقافة ومسلمون دينا وسنيون مذهباً.

COMMON INTEREST Solutions

٢. الدول متوسطة التجانس:

يقصد بعبارة متوسطة التجانس تلك الأقطار التي تحتوي على تكوينات إثنية لغوية أو دينية أو مذهبية أو سلالية تبلغ نسبتها ما بين ١٥ و ٢٥٪ من مجموع السكان، وتضم خمسة أقطار هي: الكويت والإمارات وعمان وسوريا والجزائر.

٣. الدول الأكثر تنوعاً:

هناك تسعة أقطار عربية يصل فيها حجم التنوع إلى مستويات كبيرة، بفعل كبر حجم الجماعات الأثنية التي تكونها حيث يصل تعدادها إلى أكثر من ٣٥٪ من السكان وهي: العراق، البحرين، سوريا، لبنان، موريتانيا، اليمن، السودان، جيبوتي والمغرب. ففي هذه الدول لا توجد أية أغلبية عددية لأي جماعة أثينية مثلما هو الحال في كل من العراق ولبنان و كل دولة من دول العالم العربي تقريبا توجد على الأقل أقلية عرقية واحدة ومن أبرزتلك العرقيات؟ [١]

أ- الأكراد: هي أكبر أقلية عرقية في العالم ورغم ذلك فهم لا يملكون دولة خاصة أوكيان سياسيا موحد يعترف به العالم كله. يتوزع الأكراد في عالمنا العربي بين دولتي سوريا والعراق، ويقدر عدد الأكراد في العالم حوالي ٢٧ مليون نسمة منهم حوالي ٦ ملايين في سوريا والعراق

ب – الشيعة: رغم التواجد الكبير للشيعة في العراق وسيطرتها على الأوضاع السياسية ولكن هناك دول تتواجد فيها الشيعة كأقلية منها السعودية، كما يتواجدون كذلك في البحرين ويمثلون نسبة كبيرة من السكان إلا أنهم لا يتمتعون بكامل الحقوق التي يمتلكها غيرهم من السنة بالإضافة إلى تواجدهم في الإمارات العربية المتحدة والكويت

ت – البربر والأمازيغ: يتوزع البربر كمجموعة أقلية في دول المغرب العربي حيث يمثلون ٤٠٪ من سكان المغرب و٣٠٪ من سكان الجزائر و ٥٪ من سكان تونس و ١٠٪ من سكان ليبيا

(١) د. علي خليفة الكواري . مفهوم المواطنة في الدولة القومية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠١

COMMON INTEREST Solutions

ث – العلويون: هي إحدى الطوائف الشيعية ويتركز العلويون في الجبال الساحلية السورية، ويقدر عددهم حوالي ١١,٥ بالمائة من إجمالي السكان في سوريا.

ج – الدروز: هي طائفة دينية لها أتباع في كل من سوريا حوالي ٧٠٠ ألف نسمة ولبنان حوالي ٢٥٠ ألف نسمة وفي فلسطين حوالي ألف نسمة وفي الأردن حوالي ٢٠ ألف نسمة

ثانيا: ما هي مطالب الجماعات الإثنية في المنطقة العربية؟

غالباً ما تطرح الجماعات الإثنية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد. وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال. وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية وقد تمتد إلى النشيد الوطني للدولة وأسماء المدن والرموز المختلفة في الدولة.

تشكلت الهويات الوطنية للدول الحديثة على أساس انتقاء عناصر معينة وتغييب العناصر التي لا تستجيب للحاجات السياسية للدولة في مرحلة تشكلها، ولمصلحة الطبقة المهيمنة في تلك المرحلة فعلى بسبيل المثال بالنسبة للأكراد فإن تغييب العنصر الكردي من المؤسسات بعد الاستقلال و انتقاء عناصر العروبة والبعد القومي كهوية للدولة، تعمل كل تلك المظاهر على تأجيج المطالب لدى تلك الأقليات بوجود تمثيل حقيقي لها يعبر عنها، وأيضاً بالنسبة للشيعة في البحرين حيث يمثلوا أكثر من ٦٠ في المئة من السكان وكانت احتجاجات ٢٠١١ من أجل الاعتراض على التمييز بحقهم في أماكن العمل والخدمات العامة وشهدت تلك الاحتجاجات مطالبات بملكية دستورية تشكل من خلالها حكومة يختارها برلمان منتخب.[٢]

(٢) جمعي أسماء و عطار عبد المجيد، مسألة الأقليات في العالم العربي بين الواقع والمأمول، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، ٢٠٢١

يتضح من خلال خريطة الصراعات الإثنية في الوطن العربي أن التنوع والتعدد الديني والثقافي والاجتماعي لا يستغل بالشكل الأمثل فهو محور الصراع في عدد من الدول أو أنه مهدد رئيسي لوحدة الدول، فكلما زاد انسجام قيم وهوية الجماعة الاثنية مع الهوية العامة الوطنية في المجتمع والسلطة الحاكمة زاد الاندماج وعلى العكس كلما زاد تباين قيم وهوية الجماعة في المجتمع قل تمثيلها ويؤدي الى زيادة ميل الجماعة للخروج والتمرد على تلك القيم [٣].

ويعود فشل الدولة الوطنية الحديثة في إدارة التعددية الاثنية والثقافية بشكل أساسي لفشل السلطات المتعاقبة على الحكم والمشتغلة في ميادين السلطة والثقافة والاقتصاد. وهو فشل لم تلعب التعددية الإثنية دورا فيه كما تدعي الكثير من الدول من إلقاء اللوم على الإثنيات القومية، بل يعود بالأساس إلى إقصاء المواطنة، الأمر الذي أدى إلى فشل تماسك الجماعة السياسية المنتجة للدولة من خلال ارتداد المواطنين إلى هوياتهم الطائفية والعرقية الضيقة وثقافاتهم الفرعية، فعندما تفشل الدولة بالاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة سيرتدون إلى الوراء للبحث عن الاعتراف. وهو ما أدى إلى إحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

ثالثا: هل يمكن إدارة هذا التنوع؟

أصبحت إدارة التنوع في معظم الدول العربية، إحدى القضايا الرئيسية في الوطن العربي في ظل الصراعات الإثنية القائمة والتي أدت إلى تمزق بعض الدول لذلك فإن هذا التنوع الثقافي والديني والاجتماعي يحتاج إلي إدارة جيدة حتي يتم استغلال هذا التنوع بشكل جيد[٤] فيعظم من قدرات تلك الدول وتتمثل أهداف إدارة هذا التنوع في: –

- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية في شتى مناحي الحياة الاجتماعية.
- دعم قيم التسامح والتعاون والتعايش في الأجيال الصاعدة والتي أثبتت في العديد من المناسبات قدرة الشباب على إيجاد مناطق رمادية مشتركة للحوار بعيدا عن ذهنية الأجيال السابقة القائمة على الأسود والأبيض ولا مكان فيه للوسطية.

---

(٣) حسين موسى، محددات الانقسام الاثني و الطائفي في العالم العربي، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠
https://democraticac.de/?p=65794

(٤) مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام في أوسلو، إتجاهات النزاعات في العالم العربي(١٩٤٦-٢٠١٩)، ٢٠٢١

COMMON INTEREST Solutions

- بناء الجماعة الوطنية والعمل من أجل تجاوز الولاءات الضيقة للعمل معا تحت هدف مشترك وهو ضمان الاستقرار وتطوير البلد.
- ضمان قدر من الحرية الفردية التي تشمل حرية الاعتقاد، و الرأي و التعبير و استخدام الإنترنت بدون رقابة.
- حرية الأقليات الإثنية والدينية والأقليات المقصية تاريخيا في ممارسة دينها وثقافتها والمشاركة بشكل متساو في الحياة السياسية والاجتماعية
- الحد من انتشار ثقافة الكراهية الإثنية بطريقة تستبدل فكر صراع الأضداد بين « نحن» و «هم» إلى فكر تفاعلي تشاركي لحاجة هذه المجتمعات إلى الديمقراطية والتنمية والعدالة وترسيخ قيم المواطنة ومؤسساتها.
- احترام التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في القيم.
- تقديم فرص متساوية للتعليم والوظائف لكافة الجماعات وإهدار الثروات

رابعاً: المواطنة كأساس لإدارة التعددية

فالمواطنة Citizenship هي صفة المواطن والتي تُحدد حقوقه وواجباته الوطنية. ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية. وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع وتوحد من اجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، وللمواطنة أبعادا عدة منها [٥]

١- البعد القانوني: من المؤكد إن المواطنة هي في المقام الأول وضع قانوني، وهذا الوضع يشمل قبل كل شيء حق التصويت والانتخاب، لكنه أيضاً مجموعة حقوق وحريات يجب أن يتمتع بها المواطن دون قيود غير التي يفرضها المجتمع، فالمواطنة قانونياً تعني علاقة الفرد بالدولة كحقيقة جغرافية وسياسية تُحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية والتي تحدد وعلى قاعدة المساواة الحقوق المختلفة للأفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات. وعادة ما تكون رابطة (الجنسية) معياراً أساسياً لتحديد من هو المواطن وبناءاً عليها تترتب الحقوق والواجبات السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية ....

(٥) ظاهر محسن هاني الجبوري، مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد ١٨ / ٢٠١٠

COMMON INTEREST Solutions

٢- البعد الاجتماعي: إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة ومعترف بها داخلياً وخارجياً، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء تبعاً لفهم تلك الهوية

٣- البعد الثقافي – السلوكي: إن ممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع مرتبط إلى حد بعيد بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع، فالعادات والقيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية؛ تعمل بشكل لا واعي على اندماج الذات بالحياة الاجتماعية وفق شروط خاصة تحددها الجماعة وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على ارض الواقع.

٤- البعد السياسي: تبدو المواطنة اليوم أقرب إلى نمط سلوكي مدني والى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها؛ وهذا الوضع يشمل حرية تشكيل الأحزاب، حق التظاهر، الاعتصام، والمساهمة في تشكيل النظام السياسي

خامساً: نحو سياسات فاعلة لتعزيز المواطنة

تأتى أهمية المواطنة وتعزيزها في الوطن العربي في ظل أزمات كبيرة يمر بها الوطن العربي وتحديات كبيرة تواجه الدولة الوطنية من مخاطر الانقسام والتمرد واستغلال قضايا الأقليات من قبل الجهات الخارجية لذلك فإن الفترة القادمة تحتاج إلى سياسات حقيقية لتعزيز وتمكين المواطن العربي من اكتساب المواطنة فكرا وممارسة[٦] . لذلك ينبغي العمل على: -

- وضع سياسات وآليات تنفيذية لها بحيث يتم منح جميع الأقليات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية
- إنهاء كافة أشكال التمييز بحق الأقليات باعتبار أن ذلك هو المدخل الرئيسي للصراعات الإثنية
- توفير المساواة لأبناء الأقليات وإفساح المجال لهم للمشاركة في الحياة السياسية
- العمل على تدعيم مؤسسات المجتمع المدني
- العمل على تقوية المؤسسات وتعزيز الحوكمة بشكل متوازن من كافة الفئات بدون تحيز لأحد العرقيات من أجل التصدي بشكل حيادي للقضايا التي تهم تلك الفئات المختلفة إثنياً.

(٦) عدنان السيد حسين، المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، الرباط ٢٠٠٨

COMMON INTEREST Solutions